تقرير

مناقشات الطاولة المستديرة للدعم والحماية القانونية للنازحين في العراق 2015

مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كوردستان

رئاسة مجلس الوزراء

(تم تحديث المعلومات في 2020)

اوضاع النازحين واللاجئين في إقليم كوردستان بصورة عامة

إن إحتضان إقليم كوردستان لما يقارب المليوني لاجئ ومهجر، تعتبر واحدة من الشهادات التي يفتخر بها الاقليم و يشيد بها المجتمع الدولي و بتقدير على الرغم من تدهور الاوضاع الاقتصادية و الحرب ضد الارهاب للحفاظ على وحدة وسيادة العراق بشكل عام ألا أن حكومة إقليم كوردستان بذلت و لا تزال تبذلُ جهوداً جبارة و بالإمكانيات المحددوة لها في توفير كافة المتطلبات و الخدمات الأساسية اليومية للمهجرين واللاجئين.

إحتضان هذا الكم الهائل من المهجرين و اللاجئين وإستقبالهم في إقليم كوردستان كان على مرحلتين حيث بدأت الاولى عام 2006 نتيجةً لتبعة الحروب الطائفية التي شملت محافظات وسط و جنوب العراق والثانية بدأت بعد الهجمات الهمجية من قبل تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على مدينة الموصل و أجزاء أخرى من المدن العراقية مما تسبب في قتل وإختطاف عشرات الالآف من الإبرياء ونهب و تهجير آلافاً أُخَرْ من العوائل العراقية مُستَنجدينَ بحكومة الإقليم لإيوائهم.

من الجدير هنا ذكره هو أنه هناك مايقارب (250,000) مائتان وخمسون ألف لاجئ سوري يقطنون إقليم كوردستان حالياً حيث تم توزيعهم على تسعة مخيمات للاجئين في المحافظات والمناطق التابعة للإقليم، ماعدا اللذين يعيشون خارج هذه المخيمات.

من الواضح أن هذا العدد له تأثيرهُ السلبي على الميزانية السنوية للإقليم هذا من جانب ومن جانبٍ أخر فإن المجتمع الدولي لم يكن موفقاً في تنفيذ إلتزاماته الدولية بخصوص مجاميع المهجرين واللاجئين في العراق. حيث أن الاحصائيات المتوفرة لدينا حتى شهر حزيران 2015، تُشيرُ إلى أن الأمم المتحدة لم تستطع توفير سوى (19%) من المساعدات الإنسانية لغرض دعم هذا العدد الهائل من اللاجئين و النازحين. إذ أن هذه النسبة تعتبر جزءً صغير من إلتزاماتها الدولية تجاه العبء الملقى على عاتق حكومة اقليم كوردستان.

هناك حقيقة يجب الاعتراف بها، ألا وهي عدم إستيعاب ميزانية الدولة لهذا العدد اللذي تجاوز ثلاثة ملايين لاجئ ونازح موزعون على محافظات العراق، حيث حصل الإقليم على حصة الأسد من هؤلاء والتي تبلغ ما يقارب المليوني لاجئ و نازح وإن النسبة تجاوزت الخمسين بالمائة من الحصيلة الكلية للنازحين واللاجئين في عموم العراق. ان إيواء هذا العدد ما عدا اللاجئين يتطلب صرف أموال إضافية من الخزينة العامة للدولة والتي تُخَمَنْ بـ(405) مليون دولار أمريكي كل ستة اشهر لغرض تأمين المتطلبات الاساسية لهم من توفير (خدمات الإسكان وبناء المخيمات، توفير المياه الصالحة للشرب، خدمات الصرف الصحي، خدمات الكهرباء، خدمات النظافة، خدمات الحماية الاجتماعية، توفير فرص العمل، خدمات ذوي الإحتياجات الخاصة، الخدمات التربوية والصحية، وغيرها

من الخدمات الاخرى). إن هذه الخدمات تشمل أكثر من (30) مخيماً للاجئين موزعم على مناطق ومحافظات الإقليم.

من واقع الإحصائيات المتوفرة لدى حكومة الإقليم، هو أن المصروفات الإجمالية الشهرية فقط لتأمين حماية وأمن اللاجئين والنازحين في الإقليم تبلغ (32,300,000) دولار أمريكي و الخدمات الصحية تبلغ (29,750,000) دولار أمريكي أما المصروفات الإجمالية الشهرية لتأمين خدمات القطاع التربوي فتبلغ (9,000,000) دولار أمريكي. لذا، فأن التخمينات الإجمالية لحكومة الإقليم لسنة 2015 تقدر بمليار وأربعُ مائة مليون دولار أمريكي لغرض سد النقص في الاحتياجات الأساسية لهؤلاء النازحين واللاجئين.

إن هذا الواقع المؤلم الذي يمر به بلدنا في الوقت الراهن يضع حكومة الإقليم أمام أربعة تحديات كبيرة ألا وهي حربها ضد الارهاب، عدم إرسال نصيب الإقليم من الميزانية العامة للعراق، إحتضان الأعداد الهائلة من النازحين واللاجئين، و عدم قيام الحكومة الاتحادية بما يجب القيام به تجاه النازحين. الأمر الذي جعل واقعهم أكثر صعوبةً على عاتق حكومة الإقليم لتنفيذ إلتزاماتها الحكومية والإنسانية في نفس الوقت تجاه النازحين واللاجئين.

<u>أوضاع الكورد الايزيديين في الإقليم</u>

الايزيدية أقلية دينية كوردية ذو تاريخ وتقاليد عريقة، يقطنون العراق ضمن حدود محافظة الموصل وفي حدود المناطق الكوردستانية خارج اقليم كوردستان وعلى وجه الخصوص (قضاء شيخان، شنكال، بعشيقة، بحزاني، زومار، و القوش). أما تواجدهم ضمن حدود محافظة دهوك فإن اكثريتهم يقطنون في مناطق (سميل، مجمع خانكي، و منطقة ديربون).

للأسف الشديد وبعد الهجمات الوحشية التي قام بها الارهابيون على هذه المناطق و و قوع الموصل تحت بطش داعش واحتلاله لها منتصف العام 2014 وكذلك وقوع قضاء شنكال بأيديهم لم تسلم الأقليات الأخرى التي تسكن تلك المناطق من بطش هذا التنظيم الارهابي إذ أن الأكراد الايزيديين لم يكونوا وحدهم المتعرضين للسلب والقتل والنهب والاختصاب والإبادة الجماعية بينما التركمان وكذلك المسيحيين والشبك كانوا عرضةً أيضاً لابشع الجرائم و انتهاكات حقوق الإنسان.

لذا ومن أجل الحِفاظ على أرواحهِم وأرواح أولادهم قامت هذه الأقليات بالنزوح إلى المناطق الآمنة في إقليم كوردستان. ولكن هناك حقيقة وهي أن الأكراد الايزيديين كانوا أكثرُ عرضةً لهذه الهجمات الوحشية وذلك بسبب خصوصيتهم الدينية.

حسب المعلومات المتوفرة لدينا و إستناداً إلى الإحصائية التي قامت بها المنظمة الدولية للهجرة سنة 2014، هناك أكثر من (753,000) نازح يزيدي قد نزحوا إلى إقليم كوردستان.

بعد حصول الفاجعة قامت حكومة إقليم كوردستان و بشكل مباشرةً بإستقبال هؤلاء النازحين الاكراد من الايزيديين وتسخير الجهود والطاقات لتوفير أكبر كمية ممكنة من المساعدات والخدمات كتأمين أماكن الإقامة وبناء المخيمات، توفير الغذاء، المياه الصالحة للشرب، الخدمات التربوية والصحية وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى. هذا، بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى الفاعلة في مجال حقوق الانسان و اللاجئين.

أما بالنسبة لتوفير الأمن والآمان لهؤلاء النازحين قامت قوات البيشمركة و قوات الأمن بتحرير أكثر من (5000) شخص من الاكراد الايزيديين اللذين حوصروا في جبل شنكال واستطاعوا نقلهم إلى المناطق الأمنة في إقليم كوردستان. حيث تم بناء مخيمات كاجراء اولي و طارئ للاقامة بكلفة إجمالية بلغت (28) مليون دولار أمريكي بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

تحرير النساء الايزيديات المختطفات

بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على قضاء شنكال والمناطق المجاورة لها، بلغت الحصيلة النهائية للكورد الايزيديين المختطفين(5838) شخص منهم (3192) أنثى و (2646)ذكر ألا أن حكومة إقليم كوردستان وبجهودها المتواصلة منذ وقوع الفاجعة لغاية 2015/8/16 قامت تحرير مايزيد عن (2080) شخص من بينهم (786) امرأة و (302) رجل و (483) طفل أنثى و (510) طفل ذكر.

تقوم حكومة إقليم كوردستان بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية بتوفير كافة المتطلبات الضرورية للذين يتم تحريرهم من قبضة داعش من حيث تأمين أماكن الإقامة، المواد الغذائية والخدمات الصحية.

بالاضافة إلى ذلك قامت حكومة الإقليم بتخصيص ميزانية خاصة الغرض منها صرفها في عمليات تحرير النساء الايزيديات المختطفات و قد حددت حكومة الإقليم مبلغاً قدره(2000) دولار أمريكي لأي شخص يحرر إمرأة ايزيدية أو يدلي بمعلومات من شأنها تحرير إمرأة يزيدية.

قامت حكومة الإقليم ولنفس الغرض بتشكيل لجنة عليا بتاريخ 2014/11/25 تتضمن ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية في الإقليم من وزارة الداخلية، وزارة الصحة، المجلس الأعلى للمرأة في اقليم كردستان، و لجنة حقوق المرأة في برلمان كوردستان. كانت مهامها الرئيسية متابعة القضايا المتعلقة بالنساء المختطفات والمحررات منهن وكذلك جمع التبرعات لدعم عملية تحرير النساء المتبقيات في قبضة داعش. قامت هذه اللجنة

بزيارة وزراة العمل والشؤون الإجتماعية في بغداد لغرض إيجاد حل سريع و مُرضي لهذه القضايا. و تم بتشكيل لجنة متابعة خاصة كان الغرض منها تعويض النساء الايزيديات المتحررات من قبضة داعش. لكن لم تُوَفَّقْ هذه اللجنة الإتحادية في أداء أعمالها لحد الآن.

من جانب آخر قامت حكومة الإقليم بإستحصال مبلغ وقدره (15) مليون دولار أمريكي من الشركات النفطية العاملة في إقليم كوردستان عن طريق وزارة الثروات الطبيعية لغرض مساعدة اللاجئين بشكل عام كذلك قام برلمان كوردستان بتخصيص مبلغ قدره (141,685) دولار أمريكي من الميزانية العامة للإقليم لنفس الغرض.

أوضاع العرب النازحين إلى إقليم كوردستان

بين الحين والآخر نسمع تصريحات منافية للواقع حول وجود تمييز في المعاملة بين النازحين العرب وغيرهم من القوميات الأخرى في إقليم كوردستان من ناحية تقديم الخدمات الحياتية و القانونية والأمنية.

من الواضح للجميع بأنه وبعد سقوط الانبار في أيادي الأرهاب نزحت ألالآف من العوائل العربية في هذه المدينة طالبةً الأمان من باقي محافظات العراق وعلى وجه الخصوص العاصمة بغداد. حيث تم السماح لجزء من هذه العوائل من اللذين لهم أقارب في العاصمة وعن طريق إصدار كفالات خاصة دخول بغداد. أما الجزء الأكبر من هذه العوائل و اللذين لم يستطيعوا الحصول على تصريحات دخول بغداد والبالغ عددهم قرابة (8434) عائلة نزحوا إلى محافظات الإقليم عن طريق مطار أربيل الدولي لعدم وجود طرق برية مباشرة تربط الإقليم بمحافظة الأنبار.

حسب المعلومات المتوفرة لدينا واستناداً لإحصائيات وزارة الهجرة والمهجرين الإتحادية هناك أكثر من (280,214) عائلة عربية من سكنة محافظات (الموصل، صلاح الدين، الأنبار، وديالى) يقطنون حالياً محافظات الإقليم.

إن سياسة الإقليم واضحة وضوح الشمس بشان إحترامها للمبادئ السامية لحقوق الإنسان و تعتبرها من أولويات سياساتها في الحكم إيماناً منها بالحريات و التعايش السلمي بين كافة أطياف الشعب.

إستناداً إلى المادة (14) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 و المادة (20) الفقرة الثانية من مسودة دستور إقليم كوردستان اللذان يفيدان بأن العراقيين متساوون أمام القانون بدون تمييز سواءً في العرق أو القومية أو المعتقد الديني أو اللون أو المبدأ الفكري.

من الضروري في قولنا هذا الإشارة إلى أن حكومة الإقليم مع إمكانياتها الإقتصادية في الوضع الراهن وبعد قطع حصتها من الميزانية العامة للعراق إستطاعت بحسب إمكانياتها المتوفرة من تأمين التسهيلات اللازمة حسب القوانين السارية لدخول هؤلاء النازحين إقليم كوردستان وتعايشهم مع المكون الكوردستاني بأمان و ثقة وأن أي

تصرف خارج هذا النطاق يعتبر خرقاً لهذه القوانين ولا يتم الإعتراف به. لذلك فإن أي شكل من أشكال التمييز وإن وجدت حالات ضئيلة فأن حكومة الإقليم تعتبرها تصرفات شخصية لا تمثل واقع الإقليم.

من الضروري هنا التذكير بأنه و بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مدن ومناطق عديدة من العراق توافدت عشرات الآف من العوائل المهجرة قسراً إلى داخل الإقليم طلباً للملاذ الآمن تاركين ورائهم ما تركوا من الأملاك المنقولة وغير المنقولة وأوراق قانونية. حيث أثرت هذه الظاهرة على الوضع القانوني للنازحين العرب بشكل عام في إثبات هوياتهم الشخصية. ألا أن حكومة اقليم كوردستان ولتسهيل تعديل الوضع القانوني لهم قامت بفتح مكاتب خاصة في مخيمات اللاجئين.

أما من ناحية تقديم الخدمات الصحية، قامت حكومة الإقليم على الرغم من الظروف الإقتصادية الراهنة بالتعاون والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية باستحداث خطة تطويرية الغرض منها تقديم خدمات صحية نوعية وحسب المقاييس الدولية للنازحين واللاجئين الموجودين في الإقليم. حيث أظهرت تقارير منظمة الصحة العالمية لسنوات 2013 – 2014 على التوالي، بأن الخدمات الصحية المقدمة من قبل حكومة الإقليم أحسن وأطور بكثير من تلك التي تم تقديمها في باقي المناطق العراقية الأخرى على الرغم من وصول نسبة (19%) فقط من المستلزمات الطبية من الحكومة الإتحادية. وقد قامت حكومة إقليم كوردستان بفتح العديد من المراكز الصحية داخل المخيمات و توفير كوادر طبية متخصصة لهذا الغرض في تقديم الخدمات الطبية و منها الولادة الطبيعية. إذ ولد أكثر من (2154) طفل في هذه المراكز أما الحالات المستعصية الأخرى يتم نقلها إلى المستشفيات الحكومية لإجراء العلاج اللازم. إضافة إلى ذلك كان الإهتمام بالصحة الجنسية للنساء الايزيديات المتحررات من قبضة داعش من أولويات وزارة الصحة في الإقليم حيث كانوا أكثر عرضةً للأمراض الجنسية إذ تتم معاينةً و معالجة اللاتي تعرضن لهذه الأمراض. وكذلك تقديم العناية الطبية السريعة والمستمرة وتقديم برامج التوعية الصحية للحوامل والمرضعات. لذا قامت وزارة الصحة في الإقليم للفترة ما بين 2014/11/15 لغاية 2015/3/31 لغرض شمول أكثر النازحين واللاجئين بالعناية الطبية من فتح (550) مركز طبي عمومي و متنقل في كافة محافظات الإقليم وتعيين مئات من الكوادر الطبية المتخصصة لهذا الغرض وفتح العديد من الدورات بالتعاون مع المنظمات الدولية على سبيل المثال أنترناشنال مدسن كوربس لتدريب الكوادر الطبية وتامين المئات من سيارات إسعاف الطوارئ وألآف الأطنان من الأدوية العلاجية المتنوعة.

قامت وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود الدولية و منظمة الصحة العالمية بتقديم الخدمات الطبية والسريعة لـ(31) نازح مصاب بمرض الفيروس الكبدي وتمت معالجتهم. وكذلك، بتوفير أكثر من (20000) وحدة من المستلزمات الطبية الخاصة بالنساء و (5000) وحدة خاصة بالنساء الحوامل و (5000) وحدة أخرى خاصة بالأطفال الحديثي الولادة ومن المزمع توزيع اكثر من (95000) وحدة طبية أخرى في المستقبل.

في تشرين الأول من عام 2014 قامت وزارة الصحة بحملة تلقيح وطنية ضد مرض شلل الأطفال والجدري شملت جميع الساكنين في محافظات (أربيل، كركوك، دهوك، والسليمانية) من فئة الأطفال واللذين بلغت أعدادهم (5,600,000) طفل ضد مرض شلل الأطفال و (118,310) طفل ضد مرض الجدري.

إن وزارة الصحة في الإقليم تهتم بشكل كبير و متواصل بالصحة النفسية للنازحين واللاجئين. حيث تم إفتتاح مركز طبي خاص بالصحة النفسية في محافظة دهوك بإمكانه إستقبال ومعالجة (20) إصابة يومياً. مع تقديم برامج توعية صحية لأكثر من (4000) لاجئة.

وعلى الصعيد التربوي تشير الإحصائيات المتوفرة لدينا بأن نسبة الطلبة النازحين تبلغ (40%) تتراوح أعمارهم تحت سن الثامنة عشر. حيث قامت وزارة التربية بإستقبال أفواج الطلبة النازحين من كافة القوميات إلى الإقليم وتوفير البيئة التربوية المناسبة لهم لكي يتكيفوا مع أجواء الدراسة في الإقليم حيث يمكنهم من إكمال دراستهم في المدارس وباللغة العربية التي تم تخصيصها من قبل الوزارة لهذا الغرض. مع بدايات الكارثة الإنسانية التي تعرض لها الشعب العراقي أصدرت وزارة التربية قراراً طارئاً بتأجيل الإمتحانات النهائية للدور الثاني للعام الدراسي 2013 – 2014 لغرض إشراك أكثر عدد من النازحين في الإمتحانات وعدم حرمانهم من السنة الدراسية المقبلة. فبالنسبة لوثائق إثبات هوية الطالب للطلبة اللذين لم يستطيعوا إبراز الوثائق الدراسية الرسمية، إتخذت وزارة التربية إجراءات عدة منها (على الطالب أو ولي أمره ملاء تعهد خطي يتعهد بالمرحلة الدراسية التي كان فيها الطالب قبل الأحداث). وكذلك لا يتم تزويدهم بالوثائق الدراسية الرسمية إلا بعد التأكد من صحة تعهده.

الموقع	المدرسين اللاجئين داخل المخيمات		المدرسين اللاجئين خارج المخيمات		المدرسين النازحين داخل المخيمات		المدرسين النازحين خارج المخيمات	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أربيل	91	85	107	371	0	0	362	986
دهوك	161	159	122	337	0	0	115	92
سليمانية	22	19	37	29	25	8	368	360
المجموع	274	263	266	737	25	8	845	1438
3856 مدرس ومعلم								

ندرة الملاك الإداري للمدرسين كانت من أكثر التحديات التي واجهت وزارة التربية في الإقليم حيث إنتهجت الوزراة خطة مفادها تنسيب أكثر من (3856) مدرس ومعلم نازح من كلا الجنسين من الإختصاصات التربوية المختلفة وإعادتهم للوظيفة موزعون على محافظات الإقليم وحسب الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1)

حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا حول أعداد الطلبة النازحين، هناك (216,120) طالب وطالبة يدرسون حالياً في (383) مدرسة موزعون على محافظات الإقليم وحسب الجدول التالي:

المحافظة	عدد الطلاب النازحين	عدد المدارس
دهوك	90120	220مدرسة + 15 مدرسة كرفانة
أربيل	74000	67
السليمانية	52000	81
المجموع	216,120	383

الجدول رقم (2)

بالإضافة إلى هذا العدد الهائل من الطلبة النازحين، فأن وزارة التربية لا تزال تقدم ما باستطاعتها لسد نواقصهم و توفير المستلزمات الدراسية من كتب دراسية وغيرها. أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإقليم هي أيضاً بدورها قامت بفتح أبوابها لإستقبال الطلبة النازحين ضمن مستويات الدراسة الجامعية أو المعهدية. حيث أستضافت جامعة صلاح الدين في أربيل (3000) طالب و طالبة من الموصل لإجراء الإمتحانات النهائية للدور الثاني وكذلك جامعة جيهان في أربيل أستقبلت (1500) طالب وطالبة. بالإضافة إلى سير الإمتحانات النهائية للدور في الثاني لأكثر من (5000) طالب وطالبة نزحوا من جامعات الأنبار و تكريت لإداء إمتحاناتهم النهائية للدور الثاني في جامعة السليمانية.

لذا، كانت ولا تزال حكومة إقليم كوردستان مفتوحة الأحضان دون تميز بين المكونات لإستقبال هذا السيل الهائل من النازحين وكانت دائماً ملاذاً آمناً لكافة أطياف الشعب العراقي، لان كوردستان كانت و مازالت مهدا للقوميات و الاديان و رمزا للتعايش الاخوي و السلمي.

الحقوق القانونية للنازحين في كوردستان

علاوة على تأمين الخدمات الأساسية للنازحين، تهتم حكومة الاقليم بالوضع القانوني لهم بشكل عام. فعلى سبيل المثال و بعد نزوح الاكراد اليزيديين كان من الضروري تأمين الحماية القانونية لهم. لذا في اوائل شهر كانون الثاني 2014 استقبلت محاكم حكومة إقليم كوردستان اكثر من (33029) قضية قانونية متنوعة من احوال شخصية، مدنية و غيرها.

بالنسبة لحقوق النساء النازحات بشكل عام، فإن لهم ذات الحقوق القانونية التي يتمتع بها نساء الاقليم حيث ان القوانين الخاصة و السارية في الاقليم الشاملة لحماية حقوق المرأة هي نفسها التي تتبطق على النساء النازحات بدون تمييز.

جدير بالذكر في قولنا هذا من الاشارة الى أن حكومة الاقليم بذلت و لاتزال تبذل جهودا لا متناهية لتعريف قضية اختطاف و اغتصاب النساء اليزيديات قضية إبادة جماعية محلياً و دولياً حيث تم تشكيل لجنة عليا من وزارة الشهداء و المأنفلين، وزارة العمل و الشؤن الاجتماعية و دائرة العلاقات الخارجية بتعاون و التنسيق مع الممثل القانوني للاكراد اليزيديين لهذا الغرض.

كانت المهمة الاساسية لهذه اللجنة جمع اكثر الوثائق و الادلة القانونية المتوفرة للاكراد اليزيديين و ما عانوه من ويلات و وبطش تنظيم داعش الارهابي و استطاعت هذة اللجنة ان تجمع آلاف المستندات التي تدين وحشية هذا التنظيم وما الحقوه من اضرار جسدية و نفسية للابرياء من اليزيديين. هذا على الصعيد القومي.

اما على الصعيد الدولي، فإن حكومة إقليم كوردستان تحاول جاهدة لتعريف هذه القضية كقضية إبادة جماعية. حيث تم تأسيس العديد من اللجان في دول (امريكا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، هولندا، و باقي الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.

وبهذه الالية استطاعة الحكومة الكوردية أن توصِلْ هذه القضية الى المجتمع الدولي و اتخاذ الاجرائات القانونية بغية تسجيل الدعوى و تقديم الادلة القانونية للمحكمة الجنائية العليا في لاهاي. قانونا يتمتع النازحيين من المدن العراقية بالحقوق القانونية التالية:

1. حق التقاضي و رفع الدعاوي للمحاكم المختصة و المؤسسات الحكومية الاخرى في الاقليم

2. حق اصدار اجازة السوق

3. حق اصدار جواز السفر و المستندات الرسمية بحالة ضياعها

4. حق نقل بطاقة تموينية من مناطقهم الاصلية الى داخل الاقليم

5. حق طلب التأييدات الادارية المخصصة بنقل خدمات الموضفين

6. ملأ استمارات المعروفة باستمارات الاستبدال و اللتي يعمل بها بدلا من هوية الاحوال الشخصية بالنسبة للعوائل اللتي فقدت هوياتها.

أما بالنسبة للعلاقات القانونية للاجئين السوريين، فإن حكومة اقليم كوردستان أتخذت إجرائات تسهيلية كمعاملات الاحوال الشخصية و ذلك بعد تأيدهم من قبل المؤسسات الامنية في الاقليم و بتصاريح عدلية صادرة من كتاب العدل في الاقليم اذ يجب على اللاجئين التعهد عند إنجاز معاملات عقد القران او الطلاق حسب القوانين العراقية السارية.

المتابعة و الاشراف على مخيمات اللاجئين

حسب التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية، لا يجوز لأي شخص دخول مخيمات اللجوء غير اللاجئين أنفسهم الا بتصريح من الوزارة او الدوائر التابعة لها او من المؤسسات الامنية في الاقليم.

بالنسبة للمنظمات الدولية و وكالات الامم المتحدة، فيجوز لهم الاشراف و متابعة احوال النازحين و اللاجئين متى شاؤوا وفي أي وقت كان وبالتنسيق والتعاون مع الموظفين الحكوميين المحليين في الاقليم و العراق و حسب برنامج مسبق و بالتنسيق المباشر مع أدارة المخيم. أما بالنسبة للزيارات الدورية للمنظمات الغير حكومية المحلية فلابد لهم لدخول هذه المخيمات إبراز تصاريح رسمية صادرة من وزارة الداخلية في الاقليم

إجرائات عبور النازحين من نقاط التفتيش

- الاجرائات الامنية المتبعة في المداخل هي اجرائات طبيعية وهي مرتبطة بالحفظ على امن و استقرار الاقليم وهي تتبع في الاقليم فقط بل بكل انحاء العالم وهي لغرض الحفاظ علي الامن و الامان و التأكد و التدقيق من هوية اللاجئين مع المعلومات و اسماء الارهابيين المطلوبين لدى الجهات الامنية.
- و لغرض حماية جميع المقيميين في اقليم كوردستان و من ضمنهم الاجئيين و النازحيين

- هذه اجرائات طبيعية و تتبع بدون اي تفرقة مع الجميع ولهدف منه هو الحفاظ على امن كوردستان وهي اجرائات تتبع في كل مكان و بالاخص في الاماكن التي تمر بظروف خاصة مثل حالة حرب لان الارهابيين يحاولن باستمرار اختراق و التسلل الى داخل الاقليم.

- اغلبية اللاجئين لم يكن لديهم مستمسكات رسمية عند لجؤهم الى الاقليم و بغرض تسهيل امورهم وفر الاقليم التسهيلات اللازمة لاستخلاص المستمسكات بحسب تعليمات الجنسية.

- الطلبة الاجئين الذين يدرسون في مدارس المحافظات الاقليم ولا يملكون (الوثيقة) او مستمسكات الدراسية عليهم تقديم تعهد عن حول المرحلة الدراسية التي كانوا بها قبل اللجؤ وبعد اتمامهم الدراسة في لاقليم لن يحصلوا على وثيقة الا بعد التأكد من صحة المعلومات التي قدموها.

- تم التقديم كل التسهيلات اللازمة للاجئين لغرض حصولهم على الاقامة بما يتضمن الاجرائات الامنية و تأييد المختار حتى يتمكنوا من التنقل بالحرية خارج و داخل الاقليم .

- تم فتح مراكز الامتحانات الطلبة المهجرين عدا تلك المدارس المفتوحة في دهوك وتم استعمال (150) مدرسة مثل مراكز امتحانات و توفير(4) مدارس في اربيل وتضم من (3000) الى (4000) طالب وتم الحصول على الموافقة لبناء (6) مدارس في الكرفانات في اربيل.

- قدمت حكومة اقليم كوردستان التسهيلات الى الطلبة اللاجئين في الكليات و المعاهد و السماح للطلبة من جامعة الموصل اجراء امتحاناتهم للدور الثاني في اربيل وظم تقريبا (3000) طالب من كلا الجنسين.

- ادى ما يقرب من (5000) طالب جامعات الانبار و تكريت امتحانات الدور الثاني في جامعة سليمانية و كذلك قامت جامعة جيهان باستقبال (1500) طالب.

- وصل عدد الطلاب الايزيديين المستضاقين في جامعات و معاهد الاقليم للعام الدراسي 2015-2016 فقط الى (1050) طالب، وتم فتح المدارس في جميع المخيمات و كما ان الطلاب المقيمين خارج المخيمات مستمرون بالدراسة في مدارس الاقليم.